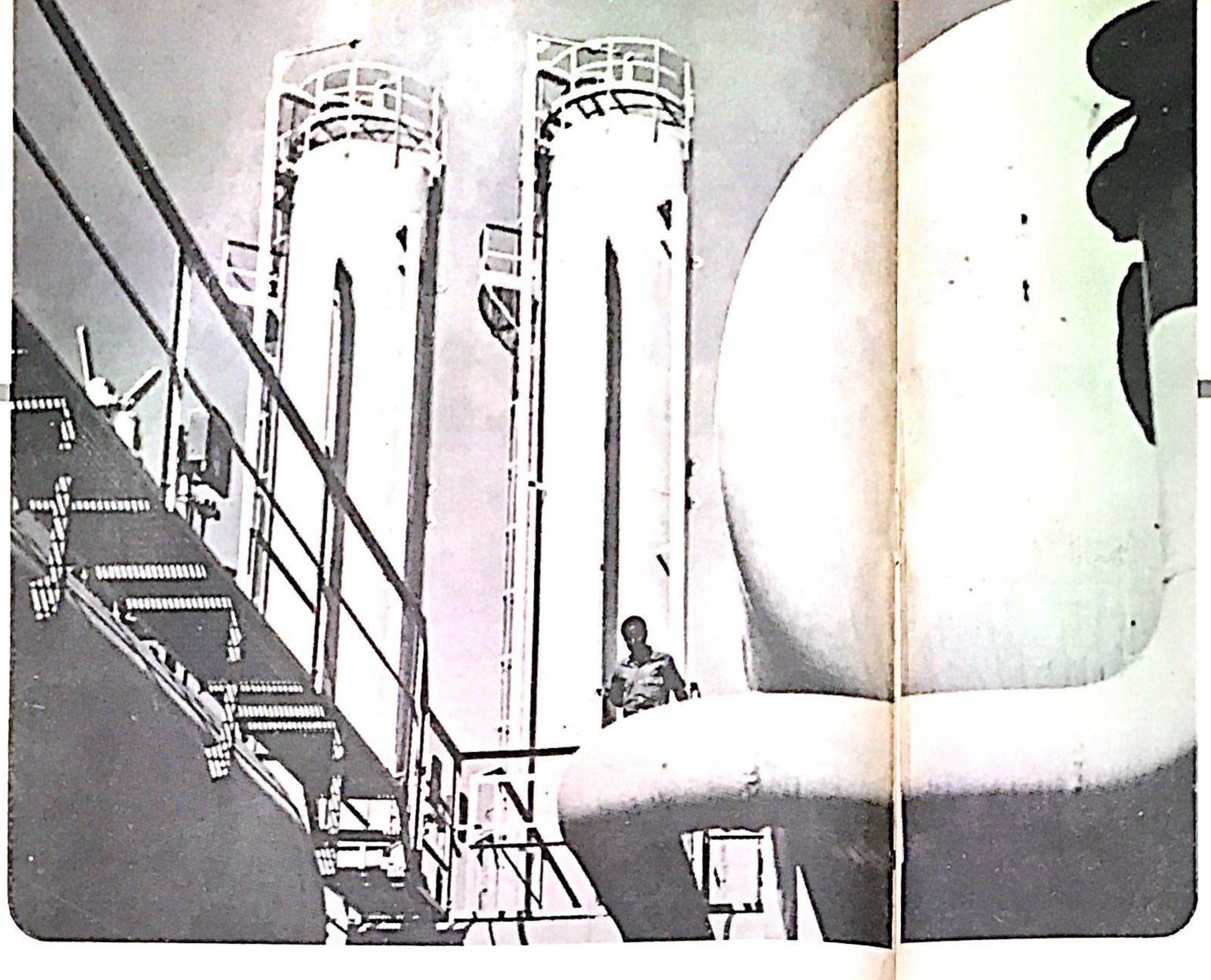

الاتجاهات الاسرائيلية من ازمة الطاقة العالمية وعلاقتها بالصراع العربي الاسرائيلي

إسرائيل تعتبر نفسها ضمانة لحماية المصالح الإمبريالية النفطية في المنطقة

منذ نشوء الحركة الصهيونية واقامة الدولة اليهودية في فلسطين المحتلة والقوى الاستعمارية تعمل في تثبيت اركان هذا الكيان العنصري الاستيطاني التوسعي بمختلف انواع المساعدات العسكرية والمادية والفنية ، ولما يشكله من قاعدة قادرة على حماية مصالحها المتنامية في المنطقة .

وبازدياد اهمية النفط العربي في السنوات الاخيرة ، وعلى ضوء ازمة الطاقة الناشئة ، والمتوقع ان تزداد تفاقما في السنوات القليلة القادمة ، واهمية اسرائيل تزداد بالنسبة للمعسكر الامبريالي ، وبصورة خاصة للامبريالية الامريكية . وعلى ضوء هذا الارتباط بين ازمة الطاقة العالمية ونفط الشرق الاوسط ، والصراع العربي ــ الاسرائيلي تنوي « الهدف » نشر سلسلة من الدراسات المتعلقة بهذه القضية ، ابتداء بنشر الحلقة الاولى من الملحق الخاص الذي اصدرته نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (١٦ ايار) بعنوان « اسرائيل وازمة الطاقة العالمية » ، والذي يستعرض الاتجاهات الاسرائيلية المختلفة من هذه الازمة وعلاقتها بالصراع العربي ــ الاسرائيلي ، وكيفية تدخل اسرائيل في توجيه نتائج هذه الازمة ، وتقسيم هذه الاتجاهات لاحتمالات استعمال القوة لحماية المصالح النفطية الامبريالية في المنطقة ، على ان نستكمل نشر الحلقة الثانية والاخيرة في العدد المقبل .

وتتلخص الاتجاهات التي عكستها الصحف الاسرائيلية وتصريحات المسؤولين الاسرائيليين ، ازاء ازمة الطاقة ، بما يلي :

١ ــ الاتجاه الذي لا يرى خطرا عربيا حقيقيا في استعمال النفط كسلاح سياسي حاليا ، لكنه يحذر من تزايد القوة المالية العربية على الصعيد الدولي نتيجة ازدياد مداخيل النفط بمقاييس كبيرة . وابرز الذين ينطقون باسم هذا الاتجاه يتسحاق رابين ، سفير اسرائيل السابق في الولايات المتحدة .

٢ ــ الاتجاه الذي يعتبر الضجه حول « ازمة النفط » من صنع اوساط امركية مؤيدة للعرب ، تحاول استغلال الازمه للضغط على اسرائيل . وقد عكس هذا الاتجاه مقال نشرته صحيفة دافار .

٣ ــ الاتجاه الذي يرى ان شركات النفط الامركية الكبرى تثير « ازمة النفط » بصورة مصطنعة من اجل زيادة ارباحها ، والتخفيف من قيود « حماية البيئة من التلوث » ، وان الاوساط المؤيدة للعرب في الولايات المتحدة تدخل لاستغلال الضجة والافادة منها في الضغط على السياسة الامركية في الشرق الاوسط . وقد عبر عن هذا الاتجاه البروفسور نداف سفران ، في مقال كتبه في صحيفة يديعوت احرونوت ، واشار فيه الى امكان استعمال القوة لحماية مصالح النفط الامركية في الشرق الاوسط .

٤ ــ الاتجاه الذي يعترف بانعكاسات « ازمة النفط » على الصراع في الشرق الاوسط ، ويعالج موقف اسرائيل من هذه الازمة ، ودور نفط سيناء في تحديد الموقف السياسي الاسرائيلي . وقد شرح هذا الاتجاه المعلق الاسرائيلي الياهو سلفطر في سلسلة مقالات كتبها في صحيفة هآرتس . كما صدر عن وزارة الخارجية الاسرائيلية كراس اعده شمونيل بعرى ، الخبير بشؤون النفط في الوزارة ، في الاتجاه نفسه . ويؤكد هذا التقرير اهمية مساهمة اسرائيل في اقناع الولايات المتحدة بعدم الاعتماد على نفط الشرق الاوسط ، وتامين مصادر نفط اخرى . كما يؤكد الدور الذي تلعبه اسرائيل في « استقرار » الشرق الاوسط وحماية المصالح الامركية .

٥ ــ اتجاه الصحف اليهودية في الولايات المتحدة التي تتهم شركات النفط بانها لا تنشط للتنقيب عن النفط في امركا وكندا ، وتدعو حكومة الولايات المتحدة الى اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي في هذا المجال .

وفيما يلي عرض لمختلف هذه الاتجاهات .

خطر تزايد القوة المالية العربية

١ ــ الاتجاه الذي لا يرى خطرا عربيا حقيقيا في استعمال النفط كسلاح سياسي حاليا ، لكنه يحذر من تزايد القوة الاقتصادية العربية نتيجة تراكم اموال كميات النفط الكبيرة المصدرة من الدول العربية الى الغرب ، خصوصا الى الولايات المتحدة .

ففي مقابلة اجرتها دافار (٧٣/٢/٢) مع يتسحاق رابين ، السفير الاسرائيلي السابق في الولايات المتحدة ، اجاب عن سؤال يتعلق بازمة الوقود في امركا وتاثيرها في العلاقات الاسرائيلية ــ الامركية بقوله : « ثمة ازمة وقود ، وسيزداد اعتماد الولايات المتحدة على وقود الشرق الاوسط ويحتمل ان تستخدم الدول العربية ، من الناحية النظرية، هذا الاعتماد كسلاح سياسي. وهذا لا يبدو لي ، في هذه اللحظة ، خطرا حقيقيا ، مع انني ارى خطرا جديدا آخر هو ظهور القوة الاقتصادية ــ المالية للدول العربية نتيجة المبالغ الهائلة التي يتوقع ان تتراكم خلال السنوات المقبلة . وستكون هناك اتفاقيات لاستثمار اموال من الدول العربية في الولايات المتحدة ، بسبب رغبة هذه الاخيرة في تجنب ميزان مدفوعات سلبي . واذا تطور ذلك على نطاق واسع فسنرى العالم العربي يظهر كقوة اقتصادية ــ مالية داخل الولايات المتحدة بمقاييس لم يكن بالامكان التنبؤ بها . ان الصورة الاقتصادية ــ المالية وانعكاساتها السياسية لا تبدو في نظري ، في هذه اللحظة ، خطرا قريبا بل تطورا خلال ١٠ ــ ١٥ سنة .. » .

وذكر رابين ، في وقت لاحق (دافار ٤/٢٧/ ٧٣) : « ان تصريح كينت راش ، نائب وزير الخارجية الامركي ، بان الولايات المتحدة لن تخضع لابتزاز العرب بشان وقف تدفق النفط، ولن تتراجع عن تاييدها لاسرائيل ، يشهد على انه ليس هناك اي سبب للمخاوف التي تسود اسرائيل بالنسبة الى امكان تغيير سياسة الولايات المتحدة » . واضاف رابين : « يعتقد خبراء النفط في الولايات المتحدة ان باستطاعتها ، خلال العقد المقبل ، الاكتفاء بالتزويد المتوفر من ايران .. اذا قررت الدول العربية حقا تنفيذ تهديد وقف التزويد . ويفترض ان التهديد لن ينفذ ، ومن هذه الناحية سيتحسن الامر اذا اممت الدول العربية النفط .. » .

دور شركات النفط والاوساط « المؤيدة للعرب »

٢ ــ الاتجاه الذي يعتبر ان اثارة ضجة كبيرة حول « ازمة النفط » جاء بالاشتراك مع بعض العناصر والجهات الامركية « المؤيدة للعرب » والتي تريد استغلال المشكلة للضغط على اسرائيل من اجل التوصل الى اتفاق عربي ــ اسرائيلي .

وقد عبر عن ذلك يهوشع تدمور في مقال كتبه بعنوان « النفط والابتزاز العربي » نشرته صحيفة دافار في ١٩٧٣/٢/٥ جاء فيه : « لقد ابرز بعض الصحف الامركية اخيرا خبرا يفيد ان الرئيس نيكسون سيعلن في الكونغرس توقع نقص في الطاقة في الاقتصاد الامركي خلال السنين المقبلة .. وكان للخبر طابع الاثارة حتى انه خلق انطباعا واضحا بان ثمة معركة منظمة جيدا ، من بين من يختبىء وراءها شركات النفط الكبرى التي تملك مصالح في الشرق الاوسط ، وعناصر مختلفة في وزارة الخارجية، وباقي العناصر المؤيدة للعرب والتي تريد استغلال المشكلة وسيلة ضغط لاحراز تقدم في الشرق الاوسط على حساب اسرائيل » .

واضاف تدمور : « ليس مصادفة ان الاخبار الاخيرة المثيرة في « وول ستريت جورنال » الواسعة النفوذ ، وفي « واشنطن بوست » وصحف امركية اخرى تعبر عن اتجاه معاد لاسرائيل . ان المعطيات والاوساط التي تغذيها هي جزء من المعركة الان ، بعد الانتخابات ، سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط من جديد ، اذ يبدو لاوساط النفط ولبعض المستشارين في وزارة الخارجية ان الوقت قد حان لتوجيه انذار بصوت عال حول ازمة الطاقة المتوقعة ، والتاكيد على مسمع من الجمهور ان المصلحة الامركية القومية تستدعي التوصل بسرعة الى تسوية اسرائيلية ــ عربية ، حتى لو كان الامر مرهونا بالضغط على اسرائيل . هذه هي اوساط النفط الليبي المؤيدة للعرب في واشنطن التي عرفناها دائما ، لكن صوتها قد خفت اثر الحوار الاسرائيلي ــ الامركي في السنتين الاخيرتين .. لقد كان شعارها طوال السنين : منع السيطرة السوفياتية على الشرق الاوسط . والان ، بعدما زال هذا الشبح بالتراجع السوفياتي ، وازدياد نفوذ الولايات المتحدة ، بدات تطرح من جديد مشكلة ازمة الطاقة » .

وايد تدمور دعوة السناتور الامركي جاكسون الى الوقوف في وجه « الابتزاز العربي عن طريق النفط » ، والى « تطوير مصادر نفط اكثر ضمانا في العالم الغربي : في كندا ، وفنزويلا ، واخرى جديدة اكتشفت في نيجيريا وغيرها » ، والى « الاسراع في البحث العلمي حول انتاج الطاقة الذرية واستغلال وانتاج متزايدين للطاقة التي مصدرها الفحم . وربما الاهم من هذا كله استغلال مصادر النفط والطاقة داخل الولايات المتحدة نفسها، خصوصا في الاسكا » .

وقال تدمور : « هناك حقيقة واحدة لا خلاف عليها ، هي ان دول النفط بحاجة الى اسواق الولايات المتحدة اكثر من حاجة هذه الى النفط العربي ، لانه مصدر عيشها (الدول) . واذا توقف تدفق النفط الى الغرب والولايات المتحدة فان الدول العربية ستلفظ انفاسها لانها لا تملك شيئا آخر للبيع . وامر آخر لم يحدث قبلا ، هو الاستعمال المزيف لعبارة « النفط العربي » في الصحف الامركية اخيرا ، فهذا النفط مركب من استيراد كبير من السعودية ، وايران ، وليبيا ، وكميات قليلة جدا من العراق وامارات النفط . ومع ان قيمة هذا النفط المستورد ، سنة ١٩٧١ ، تزيد حقا على نحو ٧،٥ مليارات دولار فان هذه الدول ليست كتلة نفط واحدة . على العكس من ذلك ، فان ايران تكافح ... من اجل زيادة صادراتها الى الولايات المتحدة ولا تكف السعودية ، التي هي اكبر مصدر للنفط الى الولايات المتحدة في هذا الجزء من العالم ، عن مطالبة واشنطن بان تشتري اكثر وتدفع اكثر ..

« واضح ان هذا ليس الا جزءا من الصورة ، فقد بدات مصالح وجهات ذات قوة هائلة تخوض غمار هذا الموضوع ذي الانعكاسات على شؤون الشرق الاوسط . وكما يبدو هذه هي البداية فقط ، ولكن ينبغي الحذر من الخلط بين ازمة طاقة حقيقية وبين « فزاعه » النفط العربي . واذا لم يكن الامر كذلك ، فان قضية اسرائيل ستنجرف تماما في اعتبارات لا تخصها ولا تملك السيطرة عليها » .

احتمالات استعمال القوة لحماية مصالح النفط الامركية

٣ ــ الاتجاه الذي يرى ان شركات النفط الامركية الكبرى تثير « ازمة النفط » بصورة مصطنعة من اجل زيادة ارباحها ، والتخفيف من قيود « حماية البيئه من التلوث » التي تصيب هذه الشركات باضرار مالية . ويرى هذا الاتجاه ان الخطر الحقيقي ياتي من امكان توقف استخراج النفط فترة طويلة اكثر مما ياتي من احتمالات التاميم او التهديد به .

وعبر البروفسور الامركي اليهودي نداف سفران المعروف بصلاته الوثيقة بجهات عليا امركية واسرائيلية ، عن هذا الاتجاه في مقال نشرته يديعوت احرونوت في ١٩٧٣/٢/٢٢ .

وقد رسم سفران في مقاله صورة الازمة على النحو التالي :

١ ــ مهما كانت احتمالات اكتشاف مصادر نفط في المستقبل فما من شك في ان النقص في النفط في الولايات المتحدة مصطنع اليوم ... لقد حدث لعدد من الاسباب ، جزء منها الرغبة في الربح ، والجزء الاخر الرغبة في خلق جو ازمة .

٢ ــ اننا نعرف ذلك : اولا ــ لانه لا يوجد نقص في النفط ويمكن استيراده . ثانيا ــ لان ثمة سوابق كثيرة « لازمات النفط » المشابهة للازمه الحالية ، وقد تبين انها كانت كلها زائفة . ولنذكر تلك التي حدثت في السنين ١٩١٩ ــ ١٩٢٠ ، وفي ١٩٤٠ ــ ١٩٤١ ، وفي ١٩٤٥ ، وفي ١٩٤٧ التي كانت اكبرها .

لقد حدثت جميع هذه الازمات عندما ارادت شركات النفط الكبرى طلب شيء ما من حكومة الولايات المتحدة ، مثل تدخل الحكومة كي تضمن لها (للشركات) نصيبا في الاتحاد المالي النفطي في ايران ، او منح قرض للملك ابن سعود ، او تخصيص الفولاذ لتطلبات خط نفط التابلاين ، او الحيلولة دون التاييد السياسي للصهيونيين . وعندما تحقق طلبها ، او عندما اتضح انه لن يتحقق ، اختفت « الازمة » بالسرعة والسرية اللتين اثيرت بهما .

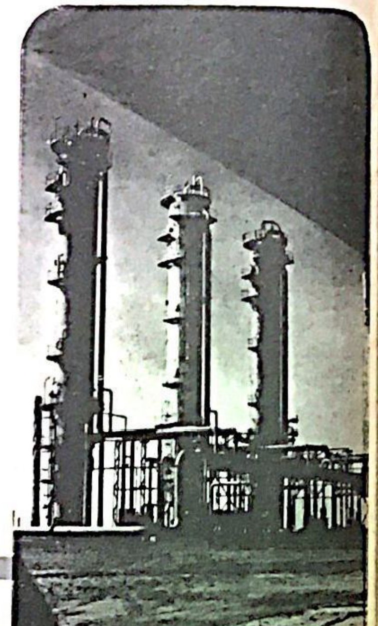

٣ ــ ان الازمة الحالية مرتبطة ، بحسب كل الدلائل ، بجهود شركات النفط الكبرى للتغلب على معارضة محاربي تلوث البيئة ومؤيديهم في كل اجهزة الحكم الثلاثة ، الذين منعوهم حتى الان من استغلال الاستثمارات الضخمة التي وظفوها في اكتشاف مصادر النفط في الاسكا . ان هذه الاستثمارات مجمدة منذ عدة سنين دون ان يتم استخدامها ، وذلك بسبب احكام اصدرتها محاكم مختلفة ، وبسبب معارضة الكونغرس ، وبسبب المماطلة من جانب البيروقراطية الحكومية .

٤ ــ لقد استغلت شركات النفط الكبرى توقع التعلق المتزايد للولايات المتحدة بنفط الشرق الاوسط ، كتهديد للسماح لها بتطوير حقل النفط الاكثر ضمانا في الاسكا ، وليس كادعاء من اجل تغيير سياسة الحكم المؤيدة لاسرائيل . ولكن الازمة استغلت من اوساط مهمة اخرى لاثارة هذا الادعاء ، الا ان هذا الامر لم يرض شركات النفط لانه يحول الاهتمام عن النقطة التي تطالب بتاكيدها .

نتج اذن وضع حاولت فيه الاوساط « الموالية للعرب » ، ومؤيدو العرب على انواعهم ، وصحافيون يفكرون بقلوبهم لا بعقولهم ، اقامة جبهة موحدة مع حماة البيئة ، بينما حاولت شركات النفط الكبرى ، لمزيد السخرية ، الادعاء بانه لا ينبغي الاعتماد على نفط الشرق الاوسط بسبب عدم ثبات الحكومات العربية وليس بسبب هذه السياسة او تلك تجاه اسرائيل » .

وحرض سفران شركات النفط على التهديد « بوقف الضخ واستغلال مركزها كزبون ومسوق » في مواجهة الدول المنتجة ، وقال : « ان الامر المهم ، في الحقيقة ، من ناحية الولايات المتحدة (ومن ناحية اوروبا واليابان ايضا) هو ان يستمر نفط الشرق الاوسط في التدفق، وليس الشروط المالية والاتفاقات التجارية التي يتدفق بموجبها . في الماضي ، حاولت شركات النفط ربط الاثنين معا من اجل ان تحظى بتاييد حكومتها . ومالت الحكومة الى الموافقة على الربط بين مشكلتين مستقلتين من اجل تبرّير سياستها وتدخلها العسكري في الشرق الاوسط ..

اليوم تبدلت الظروف ــ في الاساس بسبب فقدان القواعد العسكرية والسياسية التي استطاعت حكومه الولايات المتحدة بواسطتها استخدام نفوذها على الدول المنتجة للنفط ــ ويفرض هذا التغير على الحكومات ، كما يفرض على شركات النفط ، الفصل بين المشكلتين .

من ناحية شروط الاستخراج ، لم يعد هناك، مرة اخرى ، وزن للتهديد بالتاميم الذي ارعب شركات النفط في الماضي . لم يعد التاميم يلائم الدول المنتجة للنفط اذ انها لا تملك اجهزة تسويق تمكنها من بيع نفطها . كذلك نجحت هذه الدول ، عن طريق مفاوضات عادية، في ابتزاز عائدات كبيرة جدا من شركات النفط وفي الاونة الاخيرة، استخدمت اسلوب « التاميم التدريجي » وبدات شراء جزء من ملكيات عمليات الاستخراج .

ان المشكلة الحقيقيه في مرحلة انتاج النفط هي توزيع الارباح (بين الشركات والحكومات) وبالتالي مسالة سعر النفط . واذا كانت هذه مشكلة مهمة بالنسبة الى شركات النفط التي تهتم بالربح ، فانها لا تعتبر مشكلة لحكومة الولايات المتحدة او ايه حكومه اخرى . ان الامر الوحيد الذي يهم الحكومات هو ضمان سريان قوانين العرض والطلب بصورة حرة تقريبا بالنسبة الى هذه المادة الاستهلاكية الحيوية ، وجعل السوق تصل تلقائيا الى توازن في الاسعار . حتى انه لا ينبغي لشركات النفط ان تكون قلقة اكثر من اللازم .

. واذا كان صحيحا ان حكومات الدول المنتجة ستولي ، عن طريق العائدات ، على كل المداخيل دون ان تبقى ربحا ، فباستطاعة الشركات وقف الضخ واستغلال مركزها كزبون ومسوق من اجل تحقيق شروط تؤمن لها الربح وحقا ، قام بعض مديري شركات النفط بتقديم توصيات بهذه الروح » .

وشدد سفران على ان وقف استخراج النفط ــ لا نقله ــ هو الاحتمال الذي قد يمنع تزويد الغرب بالنفط العربي ، وربط بين بروز مثل هذا الاحتمال في اثناء وجود القوات المصرية في اليمن وبين التحول الحالي في سياسة الولايات المتحدة نحو مصلحة اسرائيل : « بالنسبة الى تدفق النفط ، ينبغي التمييز بين النقل والاستخراج . لقد كان النقل في الماضي مشكلة كبيرة بالنسبة الى الشركات والحكومات، وسبب مشكلات عويصة سنة ١٩٥٦ عندما اغلقت قناة السويس ، ونسف خط انابيب التابلاين .

ولكن منذ ذلك الوقت ، انتظم قطاع النفط فاصبحت قناة السويس وخطوط انابيب النفط بمثابة تسهيلات اكثر من كونها ضروره . واذا استمر اغلاق القناة فترة اطول فانها ستوقف عن كونها مجرد « اداة » تسهيل .

« يكمن الخطر الحقيقي على تدفق النفط في توقف الاستخراج ، فهو الخطوة التي يمكن ان تشل اقتصاد اوروبا الغربية واليابان ، وان تؤلم اليوم الولايات المتحدة ألما شديدا، وبصورة اكبر في المستقبل .

ولكن كي يكون وقف الاستخراج خطرا يجب ان يستمر فترة طويلة ، لان الدول المستهلكة تعلمت من تجربة ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧ فاصبحت تجمع كميات كبيرة من النفط لوقت الضيق . كما انه يجب ان يكون توقف الاستخراج شاملا تقريبا ، لانه اذا اوقف الاستخراج في بلد واحد او اثنين ، وحتى في ثلاث او اربع دول، فانه يمكن خلال فترة زمنية قصيرة جدا زيادة الاستخراج في دول اخرى وسد النقص . لقد اقيمت في جميع الدول المنتجة وسائل استخراج احتياطية ضخمة لمواجهة هذا الاحتمال ..

واذا اردنا مثلا ملموسا فانه من اجل ان يكون توقف الاستخراج مؤثرا حقا يجب ان يسري في آن معا في جميع الدول العربية : في ليبيا ، العراق ، السعودية ، الكويت ، امارات الخليج الفارسي ، وحتى في الجزائر . اذ انه ان لم تشترك ولو واحدة او اثنين من هذه الدول في ايقاف الانتاج فانها تستطيع مع ايران انتاج كل الكمية الناقصة ، بينما تهتم دول النفط الواقعة خارج الشرق الاوسط بانتاج الباقي .

ان مجرد الحديث عن اضراب عام من هذا النوع ، يشير الى سخف هذا الاحتمال . ذلك ان جميع الدول المذكورة تعيش من دخلها من النفط بصورة مطلقة تقريبا ..

كانت المرة الوحيدة التي ظهر فيها ان هناك خطر اضراب عام لمنتجي النفط عندما كان عبدالناصر في قمة قدرته على اثارة المشكلات .

فلو تحققت فعلا خطته لتوحيد مصر مع سوريا والعراق ، ولولا فشل مغامرته في اليمن ، ولو نجح في اسقاط حكومة السعودية والسيطرة عليها وعلى الكويت وامارات الخليج لاستطاع حقا ، نظريا ، لانه كان سيتلقى ضربة عسكرية ، قبل ان يصبح بامكانه تحقيق كل هذا ، ولم يكن لينقذه منها حتى الاتحاد السوفياتي الا اذا كان مستعدا للمخاطرة بحرب شامله . كان يكفي شبح ذلك الخطر من اجل احضار سلاح الجو الامركي الى سماء السعودية ، كما يعرف الجميع اليوم . وقد ياتي يوم ينكشف فيه ان شبح الخطر ذلك هو الذي ادى الى التحول الحالي في سياسة الولايات المتحدة نحو مصلحة اسرائيل » .

البقية في العدد القادم